

**THE UNITED NATIONS COMMISSION ON SCIENCE AND TECHNOLOGY
FOR DEVELOPMENT**

15th SESSION

**21-25 May 2012
Geneva**

Contribution by

Saudi Arabia

The views presented here are the contributor's and do not necessarily reflect the views and the position of the United Nations or the United Nations Conference on Trade and Development

مداخلة المملكة العربية السعودية خلال الجلسة المتعلقة بموجز المشاورات
المفتوحة حول التعاونية المعززة المتصلة بالسياسات العامة المتصلة بالانترنت

الدورة الخامسة عشرة للجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

جنيف

٢٢/٠٥/٢٠١٢م

١٦:٠٠-١٨:٠٠

السيد الرئيس،

أود في البداية أن الفت الإنتباه إلى الفقرات التالية من برنامج عمل تونس:

الفقرة ٣٥ من جدول أعمال تونس التي نصت على "أن سلطة وضع السياسات العامة المتصلة بالانترنت هي حق سيادي للدول، فهي التي تتمتع بالحقوق كما تقع عليها المسؤوليات في مجال قضايا السياسات العامة الدولية المتصلة بالانترنت."

الفقرة ٦٨ من جدول أعمال تونس التي نصت على "ونعترف بأن ينبغي أن يكون لجميع الحكومات دور ومسؤولية على قدم المساواة في الإدارة الدولية للانترنت ولضمان استقرار الانترنت وأمنها واستمرارها. ونعترف أيضاً بضرورة أن تضطلع الحكومات بوضع سياسة عامة في هذا الشأن بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة".

الفقرة ٦٩ من جدول أعمال تونس التي نصت على "ونعرف أيضاً الحاجة في المستقبل إلى تعاونية معززة لتمكين الحكومات من أن تنفذ أدوارها وتضطلع بمسؤولياتها على قدم المساواة، في مسائل السياسة العامة الدولية المتعلقة بالانترنت، ولكن ليس في الشؤون اليومية التقنية والتشغيلية التي لا تؤثر على مسائل السياسة العامة الدولية".

أي أننا نتكلم وناقش موضوع يخص الحكومات وفي اجتماع تحت مظلة الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

لا نعلم كيف ولماذا تم اختيار المتحدثين في هذه الجلسة، خصوصاً وأنها المرة الثانية في جلسات لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الخامسة عشرة التي نلاحظ بأن هؤلاء الأشخاص "أو ما سميتهم خبراء في تقريرك" تم اختيارهم بطريقة غير شفافة، ودون الأخذ بالاعتبار التوزيع المتوازن لأصحاب المصلحة المتعددين، إذ إن جميع المدعويين للتحدث خلال يوم المشاورات المفتوحة حول التعاونية المعززة الذي عقد يوم الجمعة الماضي ٢٠١٢/٠٥/١٨م، وكذلك جلسات لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية برئاساتكم، جميعهم من القطاع الخاص والمجتمع المدني، وقد عجبنا من عدم وجود خبراء يمثلون الحكومات في اجتماع المشاورات المفتوحة ولسات لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. علما بأن الحكومات لديها العديد من الخبراء في مجال حوكمة الإنترنت إضافة إلى أن الموضوع يتعلق بالسياسات الدولية العامة المتعلقة بالإنترنت وليس بالتشغيل اليومي للإنترنت. وبدى لي بأنني أشرك في اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت وليس في اجتماع منظمة حكومية تابعة للأمم المتحدة.

كما لاحظنا بأنه بالرغم من قصر الوقت المحدد لمناقشة مخرجات اجتماع المشاورات المفتوحة حول التعاونية المعززة إلا أننا لاحظنا أنه تم إعطاء المتحدثين المدعويين الذين لا يمثلون جميع أصحاب المصلحة المتعددين ما يقارب ثلث الوقت المخصص لهذه الجلسة. وكان من المفترض إستغلال الوقت بشكل أنسب لمناقشة المخرجات والاستماع للدول الأعضاء المشاركين في هذه الجلسة.

أما بخصوص تقريركم الذي وزع علينا قبل عشرة دقائق في هذه الجلسة بخصوص مخرجات اجتماع المشاورات المفتوحة حول التعاونية المعززة فأود الإفادة أنه بعد الإطلاع على هذا التقرير بشكل سريع، فإن لدينا تحفظات عليه، ومن ملاحظتنا على هذا التقرير ما يلي:

١. تم توزيع التقرير على المشاركين في الاجتماع باللغة الانجليزية فقط وذلك قبل عرضه من قبلكم بدقائق. وكان من الأحرى تقديم التقرير بجميع اللغات المعتمدة بالأمم المتحدة وإعطاء وقت مناسب للدول الأعضاء للإطلاع عليه قبل مناقشته.

٢. أشرت في تقريرك بأن اجتماع المشاورات المفتوحة بدأ بإعطاء الكلمة لسبعة خبراء يمثلون عدد متنوع من أصحاب المصلحة المعنيين بمواضيع إدارة الانترنت والتعاونية المعززة، إلا أن جميع الخبراء المتحدثين لا يوجد من بينهم من يمثل الحكومات. علماً بأن الهدف من التعاونية المعززة هو تمكين الحكومات على قدم المساواة من وضع السياسات العامة الدولية المتعلقة بالانترنت، بالتشاور مع أصحاب المصلحة كل حسب دوره.

٣. تم استخدام كلمة "المشاركين" للتعبير عن وجهة نظر طرحت من عدد محدود جداً من المشاركين. ومن الأخرى عدم تعميم وجهة النظر على أنها صادرة من جميع المشاركين، وتحري الدقة في ذلك.

٤. لحظنا بالتقرير إعطاء مساحة للتعبير عن وجهة نظر دولة واحدة، بينما توجد وجهات نظر عديدة طرحت من عدد الحكومات المشاركة لم تعكس بالتقرير. على سبيل المثال ما طرحنا نحن وعدد من الحكومات بشأن مسألة تعريف السياسات العامة المتصلة بالانترنت، وأن هذه مسألة مبتوت فيها، حيث شكرت القمة العالمية لمجتمع المعلومات فريق العمل المعني بإدارة الانترنت (WGIG) وأقرت القمة في الفقرة ٣٣ من جدول أعمال تونس بأن تقرير الفريق ساعد في تحديد عدد من قضايا السياسات العامة المتصلة بإدارة الانترنت، وكذلك ما ذكرناه بخصوص دور الاتحاد الدولي للاتصالات الناجح في إدارة الموارد الترقية والطيف الترددي (وهو منظمة دولية تابعة للأمم المتحدة)، وأيضا الخلفية التاريخية لموضوع حوكمة الانترنت والتعاونية المعززة التي تهدف في الأساس إلى الحد من السيطرة الأحادية من قبل دولة واحدة على الإنترنت، وذكرت الآلية التي نراها مناسبة لمعالجة الوضع الحالي وتتفق مع مخرجات القمة وهي إنشاء أو تحديد كيان تحت مظلة الأمم المتحدة يكون أعضاؤه هم الحكومات الأعضاء في الأمم المتحدة وتكون مهمة هذا الكيان هو وضع السياسات الدولية المتعلقة بالانترنت على غرار ما يقوم به الاتحاد الدولي للاتصالات بالنسبة للأمور المتعلقة بالأرقام والترددات وغيره، ويمكن أن يقوم هذا الكيان بالتشاور مع أصحاب المصلحة الآخرين كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

٥. لحظنا بالتقرير الإشارة إلى أن عدد من الحكومات والمشاركين شعروا بأن جدول أعمال تونس حدد بأن التعاونية المعززة ومنتدى ادارة الانترنت عمليتان (منفصلتان) قد تكون مكملة لبعضهما، وكذلك بأن هناك عدد من الحكومات والمشاركين شعروا بأن جدول أعمال تونس صور العمليتين بأنهما متقاربتين وأن منتدى إدارة الانترنت قد يكون المحرك المناسب للتعاونية المعززة. ونود الإفادة بأنه خلال الاجتماع تم التعبير صراحة من غالبية الحكومات المشاركة بأن التعاونية المعززة ومنتدى إدارة الانترنت عمليتان منفصلتان قد تكون مكملة لبعضهما، وتمت الإشارة إلى عدد من قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة وكذلك قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تنص صراحة بأن العمليتان منفصلتان وقد تكون مكملة لبعضهما، وكان آخر هذه القرارات قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها الأخير السادسة والستين ذي الرقم A/RES/66/184. كما أنه لم تقم أي جهة بالتعليق على هذا الأمر خلال اجتماع المشاورات المفتوحة وإبداء أية ملاحظة بشأنه. كما أنه لا أحد يختلف على النص الوارد في جدول أعمال تونس في الفقرة ٦٩ بأن الحاجة للتعاونية المعززة هي لتمكين الحكومات من أن تنفذ أدوارها وتضطلع بمسؤولياتها على قدم المساواة، في مسائل السياسة العامة الدولية المتعلقة بالانترنت، ولكن ليس في الشؤون اليومية التقنية والتشغيلية التي لا تؤثر على مسائل السياسة العامة الدولية.

٦. تم التطرق بتقريركم بشكل مسهب إلى منتدى إدارة الانترنت، وهذا لم يكن الحال أثناء اجتماع المشاورات المفتوحة.

٧. لحظنا بخاتمة التقرير الإدلاء بمختصر حول وجهة نظركم حول التعاونية المعززة، وهذا يتعارض مع المهام الموكلة للجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية من قبل الجمعية العامة بموجب قرارها ذي الرقم A/RES/66/184، إذ أن المطلوب الخروج برؤية مشتركة للمشاركين في اجتماع المشاورات المفتوحة، وليس برؤية رئيس لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وكان من الأخرى في حال عدم وجود رؤية مشتركة حول آلية تنفيذ التعاونية المعززة لتمكين الحكومات على قدم المساواة من وضع السياسات العامة الدولية المتعلقة بالانترنت، بالتشاور مع أصحاب المصلحة كل حسب دوره، توضيح وجهات نظر الدول المشاركة بشكل متوازن وكما ورد خلال الاجتماع.

وعلية فإننا نرى أن هذا التقرير لا يعكس بشكل عادل ومتوازن المداخلات والمقترحات التي قدمت خلال اجتماع المشاورات المفتوحة الذي عقد يوم الجمعة، ونأمل أن تعاد صياغة التقرير ليعكس ما تم فعلا في الاجتماع التشاوري، كما نود أن يسجل رأينا هذا في وقائع هذا الاجتماع.